مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: أنواع المصارف المستحدثة
اسم الكاتب: احمد صباح مسلم، أ.م.د. اندلس حامد عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9764
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 10:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2- September. 2025
المجلد ١٥- العدد ٢ – ايلول ٢٠٢٥

Types of Innovative Banks

[1] Ahmed Sabah Muslim[2] Assistant Professor Doctor Andalus Hamid Abed
Baghdad University- College of Law

1: Email: Ahmed.sabah2201m@colaw.uobaghdad.edu.iq
2: Email: andalus@kecbu.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

The subject of the study lies in the role of Banks in Providing various and multiple banking services to banking customers, as banking services are a group of activites and function provided by Banks related to managing and investing money. The role of Banks is highighted by providing electronic banking services according to the customer's desire and need, speed of completion, and saving effort and time for them, while taking into account electronic security and customer privacy in light of information openness and preventing hacking or violating the right to privacy and preventing its exploitaion in an illegal manner.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.157533.1470

Submitted: 14/2/2025
Accepted: 20/2/2025
Published: 1/9/2025

Keywords:
Innovative Banks
E-banking
business.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أنواع المصارف المستحدثة

[١] احمد صباح مسلم [٢] أ.م.د. اندلس حامد عبد
[١] جامعة بغداد كلية القانون

الملخص:

تعد المصارف مقدماً للخدمات المصرفية، وتعود اهمية المصارف والمؤسسات المصرفية في النشاط الاقتصادي الى انها احد الركائز الاساسية للاقتصاد الوطني، حيث تلعب المصارف التجارية والمؤسسات المصرفية دوراً هاماً في تسهيل الاعمال التجارية والمالية، بالإضافة الى اعمال المصارف المعتادة من قبول الودائع ومساهمتها في شراء الاسهم والحصص في الشركات المحلية والاجنبية وعمليات شراء شهادات الايداع والسندات، تقوم المصارف بالإضافة الى ادوارها المتقدمة بممارسة دور اساسي في تمويل الاستثمار من خلال ما تقدمه للاقتصاد الوطني من قروض مصرفية وتسهيلات وحوافز لجميع القطاعات في الدولة.

الكلمات المفتاحية: المصارف المستحدثة ، المصارف الالكترونية ، الاعمال التجارية.

المقدمة

تركز المصارف الالكترونية في عملها على الجوانب الاساسية الخدمات المصرفية الالكترونية واجراءها بشكل الكتروني، ويقدم حسب قرار العميل وتقديره وتشمل هذه الخدمات الإستفسار عن رصيد الحسابات وطلب كشف حساب وإصدار دفاتر صكوك وتفاصيل المعاملات في أية حسابات ذات علاقة وتحويل الأموال بين جميع حسابات شاملاً التحويل الى حساب لدى فرع آخر في مصرف.

وغالباً ما يتم الخلط بين الخدمات المصارف الالكترونية وخدمات المصارف الرقمية ويعتقد انهما مترادفات، ولكن الفرق يكمن في ان الخدمات المصرفية الالكترونية تركز على تحويل الاموال ودفع فواتير الخدمات وتنفيذ تعليمات العميل في حسابه المصرفي عن طريق شبكة الانترنيت، أما خدمات المصارف الرقمية تشمل عملية رقمنة كل العمليات والبرامج والانشطة التي يؤديها المصرف، بمعنى آخر **ان** المصارف الرقمية لا تكتفي باستعمال شبكة الانترنيت بالجوانب الاساسية في الخدمات المصرفية وانما تتم ممارسة جميع هذه الاعمال عن طريق القنوات الرقمية، فهي تؤدي نفس الوظائف التي يؤديها المركز الرئيسي للمصرف والفروع، والخدمة من خلال شبكة الانترنيت، والبطاقات الائتمانية المصرفية، واجهزة الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع. ويكمن الاختلاف الآخر في ان المصارف الالكترونية تستخدم الموقع الالكتروني الخاص بالمصرف للوصول الى الحسابات واجراء مختلف العمليات المصرفية من قبل العملاء، اما المصارف الرقمية فتستخدم القنوات الرقمية

الالكترونية، مثل الموقع الالكتروني وتطبيقات الهاتف المحمول، للوصول الى الحسابات واجراء العمليات المصرفية. وبالنسبة لأمان وسرية العمليات المصرفية فإن المصارف الرقمية عبر ميزة التشفير وكذلك المصادقة الثنائية على الحسابات، والكشف عن عمليات الاختراق بصورة مبكرة تعتبر اكثر تقدماً من المصارف الالكترونية.ويختلف ايضاً المصرف الالكتروني عن المصرف الرقمي، في ان الاخير يوفر وسائل اكثر للوصول وادارة الحسابات المصرفية تتمثل بالهاتف المحمول والانترنيت واجهزة الكمبيوتر من خلال التطبيقات، في حين ان المصرف الالكتروني يقتصر في الغالب في ادارة الحسابات المصرفية على اجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنيت. كما ان المصرف الرقمي اكثر خصوصية وسرية من المصرف الالكتروني بسبب المزايا التي يتمتع بها المصرف الرقمي مثل برامج الدردشة الآلية والاجابة على اسئلة العملاء والتوصية بالمنتجات.

اولاً: التعريف بالموضوع: يكمن موضوع الدراسة في دور المصارف في تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتعددة للعملاء المصرفيين إذ تعد الخدمات المصرفية مجموعة من الأنشطة والوظائف التي تقدمها المصارف المتعلقة بإدارة الأموال واستثمارها، وتظهر أهمية ودور المصارف من خلال قيامه بتقديم خدمات مصرفية الكترونية حسب رغبة العميل وحاجته وسرعة الإنجاز وتوفير الجهد والوقت عليهم مع مراعاة الامن الالكتروني وخصوصية العملاء في ظل الانفتاح المعلوماتي ومنع الاختراق او انتهاك حق الخصوصية ومنع استغلالها بطريقة غير قانونية.

ثانياً: أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من ناحيتين : الناحية الأولى (الناحية القانونية) وتبرز أهمية الدراسة من ناحية خاصة بضرورة تطوير الجوانب التشريعية المتعلقة بالانظمة القانونية التي تخص مختلف جوانب القانون لحماية المجتمع والحفاظ على العدالة في تكافؤ الفرص بين المتنافسين في مجال الصيرفة والخدمات الالكترونية والاستثمار فضلاً عن ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

والناحية الثانية (الناحية العملية) تكمن أهمية الموضوع من خلال العمل على ضرورة التعرف على اهم السبل اللازمة الاتباع في سبيل تطوير وتحسين المصارف فضلاً عن تطوير الملاكات من الخبراء والمصرفيين وتأهيلهم وتدريبهم.

ثالثاً: أشكالية البحث: ترتبط إشكالية الدراسة في مواجهة المصارف لمخاطر عديدة ومتنوعة بسبب ممارستها لخدماتها المصرفية الالكترونية ، وقد تعاضمت هذة المخاطر في الاونة الاخيرة جراء مخاطر قانونية كعدم وجود نص قانوني يعالج مشكلة تقنية تتعلق بخدمة مصرفية بين المصرف والعميل او ظهور التزامات غير متوقعة على عاتق العميل او ظهور مشكلة تتعلق بنسب السيولة ومخاطر وتقلبات اسعار السوق المالي ومعدل الفائدة واسعار الصرف والمخاطر الائتمانية المتمثلة بالقرض فضلا عن مخاطر تقنية تتعلق بالتشغيل والاختراق الالكتروني والانظمة الالكترونية من اجل سير النشاط المصرفي بنجاح لابد من السعي لحمايته من الانحراف وسيره وفق خطط مرسومة له وتطوير اساليب الرقابة المصرفية وطرق إدارة المخاطر وهذا يتطلب تشريعات جديدة تتوائم مع التقدم التكنولوجي وتحقق الاستقرار والازدهار الاقتصادي

رابعاً: منهجية البحث: أقتضت طبيعة هذه الدراسة نحو ضرورة اعتماد المنهج التحليلي ، والذي استلزم منا تحليل النصوص القانونية الواردة في المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وتعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف العراقي رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ وقانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤وضوابط صادرة من البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٤ وقانون التوقيع الالكتروني العراقي لسنة ٢٠١٢ فضلا عن تشريعات خاصة بالقوانين المتعلقة

خامساً: خطة البحث: سوف نقسم هذا البحث الى مطلبين ، نوضّح في المطلب الأول: المصارف الالكترونية ، والمطلب الثاني للمصارف الرقمية.

I. المطلب الأول

المصارف الالكترونية

بالنظر للتقدم التكنولوجي والتقني والزيادة الحاصلة في معاملات التجارة الالكترونية في الفترات الاخيرة، اصبحت الحاجة ماسة لنوعية جديدة وحديثة من المصارف غير التقليدية، لا تتقيد بمكان او وقت محدد، ونتيجة للتطور والنمو المتسارع للتكنولوجيا وتقنيات الاتصال وشبكات الانترنيت، ظهرت المصارف الالكترونية التي ساهمت بتقديم خدمات ومزايا عديدة للعملاء، وبتكاليف منخفضة مختصرةً بذلك الوقت والمكان، ان هذا التطور المتمثل بالمصارف الالكترونية يعد اتجاهاً حديثاً ومختلفاً عن باقي انواع المصارف التقليدية، بالاضافة الى ما تحققه من مزايا وفوائد عديدة حيث يحقق استخدام شبكة الانترنيت ووسائل التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي العديد من المزايا، لكل من المصرف والعملاء، حيث يكون بإستطاعة المصرف تقديم خدماته المصرفية المتنوعة على مدار الساعة من دون التقيد بالوقت او المكان، كذلك بإستطاعة عملاء المصرف الحصول على الخدمات المصرفية بكل سهولة وبأقل جهد وتكلفة منخفضة.

واصبح انتشار المصارف الالكترونية واسعاً في الفترات الاخيرة وخصوصاً بعد جائحة كورونا، حيث لجأت الكثير من المؤسسات المصرفية في العالم الى التكنولوجيا الحديثة وشبكات الاتصال لتقديم خدماتها للعملاء، في العراق كان الأمر مقتصراً على بعض المصارف في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية، ولكن الان بدأت الدولة بتهيئة مستلزمات الخدمات المصرفية الالكترونية، وتوجيه جميع الدوائر في الدولة بإستخدام اساليب الدفع الالكتروني، لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال المصرفي في دول الجوار والعالم، كما تم اصدار الضوابط والتعليمات الخاصة بانشاء هكذا انواع من المصارف، نناقش في هذا المطلب من خلال ثلاثة فروع ، الفرع الاول لنشأة وتعريف المصارف الالكترونية، والفرع الثاني لسمات المصارف الالكترونية. ويتضمن الفرع الثالث المصارف الرقمية.

I.أ. الفرع الاول

نشأة المصارف الالكترونية

نشأت المصارف الالكترونية في بداية الثمانينات مع ظهور النقد الالكتروني، أما استخدام البطاقات فقد كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي. وبطاقات اخرى معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات

المتحدة الامريكية. وخلال منتصف التسعينات ظهر اول مصرف الكتروني في الولايات المتحدة الامريكية ويستخدم تقنية الصريفة الالكترونية في انشطته وعملياته المختلفة[١].

يستخدم اصطلاح المصارف الالكترونية او مصارف الانترنيت للدلالة على العمليات المالية التي تتصل بالمصرف والتي يقوم بها العملاء من اي مكان وفي اي وقت من خلال اجهزة الكمبيوتر، وتعبير المصارف الالكترونية تعبير شامل للمصارف التي تؤدي اعمالها وتقدم خدماتها بطريقة الكترونية، وتوالت هذه المصارف في الظهور في التسعينات وبالتحديد في العام ١٩٩٥ حيث ظهر اول مصرف الكتروني، حيث تمكن العملاء من الاتصال بحساباتهم المصرفية والدخول اليها من المنزل واجراء مختلف العمليات المصرفية عن طريق خط خاص[٢].

ويستخدم تعبير المصارف الالكترونية للدلالة على المعاملات المالية التي يقوم بها العملاء في اي مكان وزمان من خلال جهاز الحاسوب.

وجاء القانون العراقي خالياً من تعريف للمصارف الالكترونية، وترك الامر للفقه بهذا الشأن، والسبب في ذلك ان المصارف الالكترونية هي فكرة متغيرة بتغير الزمان والمكان، لذلك تجنب الفقه إيراد تعريف خاص بالمصارف الالكترونية كذلك المشرع المصري والاماراتي لم يعرفا المصارف الالكترونية.

ويقصد بالمصارف الالكترونية : "هي البنوك التي تعمل بالكامل من خلال الانترنيت حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها من خلال الوسائل الالكترونية وليس اللقاء المباشر وتعرف هذه البنوك بإسم البنوك الافتراضية[٣]."

كذلك تعرف المصارف الالكترونية: "إنها وسيلة الكترونية لنقل المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية والحديثة مباشرة الى العملاء عبر الانترنيت"، وهي بذلك تمكن العملاء من الوصول الى حساباتهم واجراء العمليات المصرفية والحصول المعلومات والبيانات دون الحاجة الى الحضور الفعلي والتنقل بين فروع المصرف. يتبين من هذا التعريف ان هذه المصارف توفر طريقة حديثة ومبتكرة في الاستفادة من الخدمات المصرفية وتختصر الوقت والجهد والمال على للعميل[٤].

وتعرف ايضاً المصارف الالكترونية بأنها: "هياكل تنظيمية شبكية تعتمد على شبكات الحاسب الآلي في الربط بين فروعها وانشطتها المتنوعة والممتدة في اكثر من مكان[٥]."

---

(١) د. يحيى حمود حسن البوعلي، "فاعلية المصارف الالكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي"، *مجلة الاقتصادي الخليجي*، ع٢٨، (٢٠١٦): ص١٠٩.

(٢) اسيل فاضل اسماعيل، "المصارف الالكترونية"، *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، المجلد١١، ع ٤٣، (٢٠٢٢): ص٤٥٧.

(٣) صفاء تايه محمد، "مدى مساهمة المصارف الالكترونية في تفعيل التجارة الالكترونية"، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*، المجلد ١٤، العدد ١، (٢٠١٧): ص ١٠٧.

(٤) د. محمد احمد محمد محمد حسانين، "المسؤولية المدنية لعمليات البنوك الالكترونية"، *المجلة القانونية|جامعة القاهرة*، المجلد ١٥، العدد ٨ ، (٢٠٢٣): ص ١٨٣٦.

(٥) د. يوسف حسن يوسف، *البنوك الالكترونية، المركز القومي للاصدرات القانونية*، ط١، (القاهرة: ٢٠١٢)، ص ١٥.

وتعرف المصارف الالكترونية بأنها: "مؤسسات تقدم وتوفر الخدمات المصرفية ولا تعتبر وكالات تابعة للمصارف التقليدية، وانما مصارف قائمة بذاتها والتي توفر للعملاء، تخفيضات في رسوم التحويل العادية للاموال الذي تقوم به المصارف التقليدية[١]."

بعد دراسة التعاريف السابقة يتبين لنا انها ركزت على جوانب عديدة منها، انها تعتمد في اجراء المعاملات على شبكة الانترنيت والاجهزة المتصلة بهذه الخدمة اجهزة الهاتف المحمول والكمبيوتر الشخصي، والجانب الاخر هو تقليل الجهد على العملاء والتكاليف القليلة للعمليات المالية المصرفية في المصارف الالكترونية بالمقارنة مع المصارف التقليدية، واغفلت هذه التعاريف الترخيص لعمل هذا النوع من المصارف وهو جانب مهم.

وبالرجوع الى واقع عمل المصارف العراقية نرى ان المصرف العراقي للتجارة (TBI) كان السباق في الدخول الى العمل الالكتروني على المستوى المحلي، وأعلن في موقعه الالكتروني عن تقديمه خدمات عديدة بصورة الكترونية، يمكن للعملاء الاستفادة من هذه الخدمات بمجرد الاتصال عن طريق شبكة الانترنيت بواسطة الكمبيوتر او الهاتف المحمول.

واستناداً لما تقدم يمكن تعريف المصارف الالكترونية بأنها: عبارة عن مؤسسات مصرفية مرخص لها بتقديم الخدمات المصرفية عن طريق شبكة الانترنيت، وهي بذلك تمكن العملاء من القيام بالاعمال المالية من خلال شبكة الانترنيت دون الحضور والتنقل بين فروع المصارف، وبالتالي تقليل التكاليف والجهد على العملاء بالاضافة الى السرعة والامان.

I.ب. الفرع الثاني

خصائص المصارف الالكترونية

تنفرد المصارف الالكترونية بالعديد من الخصائص في تقديم خدماتها للعملاء عن المصارف التقليدية الاخرى في تحقيق متطلبات واحتياجات العميل المصرفي ومن هذه الخصائص:-

١- **إمكانية الوصول الى قاعدة اوسع من العملاء:** تتميز المصارف الالكترونية بقدرتها على الوصول الى قاعدة عرضية من العملاء من دون التقيد بمكان او زمان معين، كما تتيح لهم امكانية طلب الخدمات المصرفية في اي وقت وعلى طول ايام الاسبوع موفراً بذلك الراحة للعميل، اضافة الى ان السرية في المعاملات المصرفية في هذه المصارف تزيد من ثقة وامان العملاء فيها. [٢]

٢- **انخفاض تكلفة اداء الخدمات المصرفية على الشبكة: "**ان تكلفة الخدمات المصرفية عبر الانترنيت تقل كلفتها عن باقي القنوات." حيث يساهم انخفاض التكلفة اقبال العملاء والمصارف على التوجه نحو الخدمات الالكترونية لتقليل النفقات[٣].

---

(١) د. ناظم محمد نوري الشمري، د. عبدالفتاح زهير العبد اللات، *الصيرفة الالكترونية*، (دار وائل للنشر، ط١، ٢٠٠٨)، ص٤٠.

٢ د. ناظم محمد نوري الشمري، د. عبدالفتاح زهير العبداللات، نفس المصدر، ص ٤١.

(٣) كاظم غازي خضير، "أثر الصيرفة الالكترونية في الودائع المصرفية دراسة مقارنة في القطاع المصرفي العراقي"، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، المجلد ٢٢، العدد ٨٠، (٢٠٢٤): ص ٧٧٣.

٣- **مشاكل النقل والازحام:** ان مشاكل النقل والازدحام في الطرق داخل المدن عموماً والمدن الكبرى على وجه الخصوص، ساهمت في تفضيل العديد من العملاء إتمام عملياتهم من منازلهم. وبذلك تحقق هذه الخدمات الالكترونية وسيلة للقيام بالمعاملات المصرفية بصورة سريعة وبصورة الكترونية(١).

٤- **تقديم خدمات مالية جديدة وكاملة:** تقوم المصارف الالكترونية بتقديم كافة خدماتها المالية التقليدية، والى جانبها الخدمات الالكترونية المتطورة عبر شبكة الانترنيت والتي تميزها عن المصارف التقليدية، مثال على ذلك، النشرات الاعلانية الالكترونية عن الخدمات المصرفية وخدمات السحب والتحويل والتأكد من الرصيد وإدارة المحافظ المالية(٢).

٥- **تطوير اساليب الرقابة على العمل المصرفي،** وكذلك مراجعة البيانات لكافة مكونات نظام المعلومات الالكتروني للعاملين، والاجهزة، والبرامج، وقاعدة البيانات(٣).

٦- **استخدام نظم متطورة في مجالات عمل المصرف وتقليل الاعمال الورقية:** تمثل ذلك بتقليل الاعتماد على العمليات الورقية والصكوك التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية والاتجاه نحو العمليات الالكترونية التي تختصر الوقت والتكاليف(٤).

٧- **ادارة حسابات الزبائن بطريقة حديثة:** تمكنت المصارف من ادارة العمليات المصرفية للعملاء من خلال تقنية الصيرفة الالكترونية بصورة افضل، واتصالها مع العميل بصورة دائمة من خلال قنوات الاتصال المختلفة كشبكة الانترنيت والبريد الالكتروني والهاتف المحمول. كما يتم حماية هذه العمليات الالكترونية بكلمات سر وبرامج حماية الكترونية تضمن سلامة وامان هذه العمليات المصرفية للعميل والمصرف(٥).

II. المطلب الثاني

المصارف الرقمية

شهد العالم مؤخراً ظهور ما يسمى بالمصارف الرقمية التي تعتمد بالكامل على الوسائل الرقمية في اجراء العمليات المصرفية، حيث لا وجود لهذا النوع من المصارف على ارض الواقع وانما وجودها يقتصر على الواقع الافتراضي.

---

(١) د. اسراء سعيد صالح، د. خليل اسماعيل خليل، "الصيرفة الالكترونية في العراق بين الواقع والمأمول"، *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*، المجلد ١٤، العدد ٤٤، (٢٠١٨): ص ٣٠٩.

(٢) د. اسراء سعيد صالح، د. خليل اسماعيل خليل، نفس المصدر، ص ٣٠٩.

(٣) كاظم غازي خضير، "أثر الصيرفة الالكترونية في الودائع المصرفية دراسة مقارنة في القطاع المصرفي العراقي"، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، المجلد ٢٢، العدد ٨٠، (٢٠٢٤): ص ٧٤٤.

(4)Youjin Choi, Dijital Banks : Lesson from Korea, Seoul center for financial and innovation finance, competitiveness and innovatin global practice, World Bank, تأريخ الزيارة ٢٢\٤\٢٠٢٤، https://documents1>worldbank.org/curated/en/579871603861444098/pdf/dijital-banks-lessons-from- korea.pdf ص ٢.

(٥) موقع البنك المركزي المصري، تأريخ الزيارة، ٢٢\٤\٢٠٢٤ ، http://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2023/7/12/38/press-release-12-july-23.

وفي ظل التغيرات والتطورات السريعة في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال اصبحت الخدمات المصرفية اكثر تطوراً عن ذي قبل، فالخدمات المصرفية الرقمية تعني تحول الخدمات المصرفية التقليدية والاعمال الورقية كالصكوك وفواتير الدفع وغيرها، الى خدمات رقمية تتم من خلال منصة او تطبيق على الاجهزة الذكية، من خلاله تتوفر جميع هذه الخدمات دون الحاجة الى زيارة موقع فعلي على ارض الواقع.

وتكتسب المصارف الرقمية أهميتها في الوقت الحاضر من خلال فوائدها وايجابياتها ومنها، ان المعاملات التي تتم من خلال انظمة الدفع الرقمي وتطبيقات المصارف الرقمية تتم بصورة اسرع واكثر ملائمة واقل كلفة من المعاملات المصرفية التقليدية، وتوفر راحة اكثر للعملاء، وامكانية الوصول لهذه الخدمات على مدار اليوم وطيلة ايام الاسبوع، كذلك يوفر امكانية دفع الفواتير للتسوق عبر الانترنيت ويعطي خصوصية وامان اكثر للعملاء .

كذلك تساهم المصارف الرقمية في توسيع الخدمات المصرفية الى المناطق النائية والبعيدة عن كبرى المدن، وايضاً تقليل مخاطر تزييف العملة ويقيد تداول الاموال السوداء وعمليات غسيل الاموال.

وعلى مدى العقد الماضي، وشهد العالم تغيراً ملحوظاً في المصارف الرقمية، حيث اصبح عددها اكثر من ١٠٠ مصرف، ومن الاسماء البارزة لهذه المصارف، مصرف راكوتين الياباني، و مصرف (We Bank) في الصين، ومصرف N26 في المانيا، و(UK's Tandem)...الخ. ان ظهور ونمو هذا النوع من المصارف جاء على خلفية تراجع الثقة في القطاع المصرفي التقليدي خصوصاً بعد الازمة المالية العالمية. والتقدم التكنولوجي. وزيادة الطلب من العملاء على خدمات مالية اقل تكلفة واكثر ملائمة للعملاء[١].

وعربياً بدأت الدول بإصدار ضوابط وتعليمات حول ترخيص عمل هذا النوع من المصارف، في مصر مثلاً صدرت "قواعد ترخيص البنوك الرقمية والرقابة والاشراف عليها" تأتي هذه الاحكام في ضوء احكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، والتي تطرقت الى مفهوم البنوك الرقمية وما تقدمه من خدمات مصرفية عبر القنوات او المنصات الرقمية باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة[٢].

كان المشرع الاماراتي ايضاً له دور في اصدار ضوابط ترخيص البنوك الرقمية كما في دليل ترخيص البنوك الرقمية في سوق ابو ظبي العالمي الصادر من سلطة تنظيم الخدمات المالية في ابو ظبي[٣].

وفي العراق اصدر البنك المركزي العراقي مؤخراً ضوابط ترخيص المصارف الرقمية في العراق بالاستناد الى احكام المادة (١٦/ و) من قانون البنك المركزي العراقي المرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والمادة (٢٧/ك) من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤، وعرفت

---

(١) موقع سوق ابو ظبي العالمي، تأريخ الزيارة، ٢٠٢٤\٤\٢٢،
https://www.adgm.com/documents/announcements/2019/ar---adgm-dijital-bank-authorisation-guide-2019.pdf

(٢) ينظر ضوابط ترخيص المصارف الرقمية في العراق الصادرة عن البنك المركزي العراقي بتأريخ ٢٠٢٤\٣\٢٨.

(٣) ينظر الفقرة اولاً من ضوابط ترخيص المصارف الرقمية في العراق الصادرة عن البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٤.

من خلال هذه الضوابط المقصود بالمصارف الرقمية وشروط منح ترخيص مزاولة النشاط المصرفي الرقمي والرقابة عليه من قبل البنك المركزي العراقي[١].

II.أ. الفرع الاول
التعريف بالمصارف الرقمية

تعرف المصارف الرقمية بأنها:"تلك المصارف التي تقوم بتقديم خدماتها عن طريق القنوات او المنصات الرقمية بإستخدام التقنيات الحديثة كشبكة الانترنيت وتطبيقات الهاتف المحمول وتخضع بشكل كامل لرقابة واشراف البنك المركزي العراقي[٢]." وتعرف المصارف الرقمية لدى التشريع المصري بأنها: "المصارف التي تقدم خدماتها المصرفية عبر القنوات او المنصات الرقمية باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة[٣]."

وعرف كذلك دليل ترخيص البنوك الرقمية في سوق ابو ظبي العالمي الصادر من سلطة تنظيم الخدمات المالية، المصارف الرقمية بأنها مصرف يقبل الودائع، ويمارس الانشطة والخدمات المالية المصرفية الاخرى، وذلك من خلال الوسائل الالكترونية الرقمية بشكل اساسي بدلاً عن التفاعل الفعلي مع العملاء[٤].

من خلال التعاريف السابقة يلاحظ التشابه في التعاريف من حيث كيفية عمل هذه المصارف عن طريق وسائل الكنولوجيا الحديثة، لكن نؤيد تعريف البنك المركزي العراقي للمصارف الرقمية بسبب ذكره لجزئية الرقابة والاشراف على هذه المصارف من قبله حصراً، والتي تمثل ركيزة مهمة لرصانة النظام المصرفي الدولة.

وللمصارف الرقمية العديد من المزايا التي تقدم للعملاء عبر الخدمات المصرفية المختلفة وهي الوصول السريع لحسابات العميل في المصرف عن طريق جهاز الكمبيوتر او الهاتف دون عناء وجهد، وكذلك الاجور والرسوم القليلة بالمقارنة مع التكاليف في المصارف التقليدية، واخيراً لها فوائد للمصرف نفسه كون هذا النوع من المصارف لا يحتاج على عدد كبير من الموظفين او فروع عديدة.

من ناحية اخرى وامام هذه الايجابيات الكثيرة، يتبادر الى الذهن السؤال التالي: هل تعد المصارف الرقمية آمنة وبعيدة الاختراق؟ والاجابة ببساطة انها معرضة ايضاً للاختراق لكن هذا لا يقتصر على المصارف الرقمية فحسب، بل المصارف التقليدية ايضاً اليوم تتعرض لمخاطر القرصنة والاختراق مثلها مثل المصارف الرقمية بسبب ارتباط هذه المصارف

---

(١) مقالة بعنوان، The first dijital bank in Iraq to successfully go live on ICS BANKS from ICSFS,

(٢) الشبكة الدولية للمعلومات، تأريخ الزيارة ٢٠٢٤\٥\٢٤، https://www.icsfs.com/newsroom/the-first-dijital-bank-in-iraq-to-successfully-go-live-on-ics-banks-from-icsfs .

(٣) موقع بنك العراق الأول على الانترنيت، تأريخ الزيارة ٢٠٢٤\٤\٢٤ ، https://fib.iq .

(٤) ينظر ضوابط رخيص المصارف الرقمية في العراق الصادرة عن البنك المركزي العراقي بتأريخ ٢٠٢٤\٣\٢٨.

التقليدية بشبكة الانترنيت من خلال تطبيقاتها المصرفية عبر الهاتف ومواقع الالكترونية على الانترنيت.

ومع انتشار وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة واكب العراق هذه التطورات في المجال المصرفي، واصدر البنك المركزي العراقي ضوابط وتعليمات ترخيص المصارف الرقمية في العراق سنة ٢٠٢٤، ويعد مصرف Fib او بنك العراق الاول، هو اول مصرف رقمي في العراق، واطلق هذا المصرف نظام الخدمات المصرفية الرقمية (ICS BANKS) من شركة ICS Financial Systems Limited (ICSFS)، حيث تعتبر الشركة المزود العالمي للبرمجيات والخدمات للمصارف والمؤسسات المالية. يوفر هذا المصرف انشاء حساب من دون رسوم، واجراء جميع العمليات المصرفية وادارة الحسابات ودفع الفواتير وشراء المنتجات الالكترونية عبر الانترنيت والاستفادة من الخدمات المصرفية بصورة الكترونية وفقط عن طريق جهاز الكمبيوتر او الهاتف الشخصي، يمكن فتح حساب مصرفي واجراء كافة العمليات من خلال الاجهزة الذكية، دون ان يكون للمصرف مقر او فرع داخل العراق. [٢]

بسبب عدم وجود تنظيم قانوني وضوابط لتأسيس المصارف الرقمية في العراق اضطر مصرف Fib في بداية الأمر للجوء الى فروع ومراكز عملاء فعلية على الواقع لكن مع اقرار الضوابط وشروط تأسيس المصارف من قبل البنك المركزي العراقي اصبح مصرف Fib اليوم المصرف الرقمي بالكامل الوحيد في العراق، ومن المرجح ان تشهد الشهور القادمة اعطاء تراخيص لمصارف رقمية اخرى من قبل البنك المركزي العراقي سعياً لمواكبة تطورات وتغييرات العالم في المجال المصرفي الرقمي.

من الاسباب التي دفعت البنك المركزي العراقي الى التوجه لهذا النوع من المصارف هو تطوير بنية تحتية للمدفوعات الرقمية ضمن رؤية لتطوير القطاع المصرفي في العراق لجذب وتشجيع المجتمع الذي لا يتعامل مع المصارف والمعتمد على لنقد بشكل كبير الى التعامل مع المصارف والقيام بالعمليات المصرفية المختلفة بصورة الكترونية رقمية تساهم بتقليل التكاليف والجهد واضفاء السلامة والامان والسرية على مجمل هذه الانشطة والعمليات المصرفية.

خلاصة القول: ان المصارف الرقمية لا تعني سلامة وامان المعاملات المصرفية بشكل تام ولكن هذه المصارف تتمتع اليوم بأنظمة تشفير قوية للبيانات بحيث لا يستطيع احد سوى العميل والمصرف من معرفتها اثناء عملية نقل البيانات والمعلومات، وكذلك من وسائل الامان الاضافية، المصادقة على الحساب وكلمات المرور، فضلاً عن توفير هذه البرامج اليوم لوسائل تقنية تضمن سرية البيانات ومراقبة الحساب للتأكد من عدم وجود اي عمليات احتيال او اختراق.

II.ب. الفرع الثاني

شروط تأسيس وترخيص المصارف الرقمية

اشارت الفقرة (ثالثاً/١) من ضوابط ترخيص المصارف الرقمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٤ الى الشروط الواجب توافرها في المصرف الرقمي للحصول

على ترخيص بممارسة اعماله في العراق . ويمكن ان نشير لأهم ما ورد في هذه الشروط كالآتي:

أ- يجب على المؤسسات المالية المهتمة بأنشاء مصرف رقمي في العراق الالتزام اللوائح التي وضعها البنك المركزي العراقي، وتشمل هذه اللوائح الحصول على ترخيص من البنك المركزي واستيفاء الحد الادنى من متطلبات رأس المال، وتقديم وثائق مفصلة، والالتزام بمعايير الامن السيبراني وحماية البيانات.

ب- تقديم كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالمصرف ضمن طلب الترخيص كاسماء طالبي الترخيص والعنوان ورقم الهاتف والبريد الالكتروني. ويرفق طلب الترخيص بكشف لاسماء وجنسيات المؤسسين والمساهمين ونسبة مساهمتهم والمهنة والخبرة ومحل الاقامة الدائم ومصدر الاموال فضلاً عن مصدر الاموال. يرفق ايضاً نسخة من عقد التأسيس للشركة والنظام الداخلي، ومستند يحدد اسم المصرف باللغتين العربية والانكليزية.

ت- الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي قبل تعيين الاشخاص في المناصب القيادية في المصرف، واخطار البنك المركزي العراقي بأي تغييرات في الادارة العليا.

ث- اعطاء الأولوية للامتثال وتنفيذ الاجراءات اللازمة للامتثال للوائح مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

ج- التأكد من متطلبات رأس مال المصرف الرقمي، والحد الادنى لرأس المال (١٠٠) مليار دينار يستكمل على مدى (٥) سنوات وبدفعات متساوية بواقع (٢٠) مليار دينار سنوياً.

ح- يرفق ايضاً ضمن طلب الترخيص الهيكل التنظيمي المقترح للمصرف الرقمي وعدد العاملين المتوقع بالاضافة الى دراسة الجدوى الاقتصادية متضمنة الخطط والاستاتيجيات والموازنات التقديرية والمؤشرات المالية لأربع سنوات. كذلك ذكر بيان الشركات المجهزة للانظمة التي ستدير المصرف الرقمي مع التجارب السابقة لها مع المصارف الرقمية.

يجب الا يقل عدد المساهمين في المصرف الرقمي عن عشرين شخصاً ويشترط عليهم الحصول موافقة البنك المركزي، على ان لا يمتلك احد الاشخاص بشكل مباشر او غير مباشر اكثر من ٥% من مجموع الاسهم، ويجب ان لا تزيد نسبة مساهمة الاطراف من ذوي العلاقة والشركات التابعة لهم ٢٠% من مجموع الاسهم.

ويجوز للبنك المركزي العراقي الغاء التراخيص لعدم الالتزام اذا كانت المصارف الرقمية العاملة في العراق تشكل خطراً على اصحاب المصالح ويتحمل اعضاء مجلس الادارة وكبار المسؤولين مسؤولية شخصية عن ضمان الامتثال والكشف عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالمصرف وعملياته وانشطته المختلفة.

كذلك هناك قيود على المشاركة الاجنبية في المصارف الرقمية في العراق، حيث يسمح بالمشاركة الاجنبية في المصارف الرقمية العاملة في العراق بشروط معينة، حيث يجب ان لاتزيد المساهمة الاجنبية في المصرف الرقمي عن ٤٩% ويجب ان تكون هناك مساهمة من المصرف التقليدي بما لا يقل عن ٣٠% من اسهم المصرف الرقمي بموافقة البنك المركزي العراقي.

الخاتمة

ان المصارف المستحدثة كالمصارف الالكترونية والرقمية تعتبر احدث التطورات والتغيرات في المجال المصرفي، الذي اضفى على العمليات المصرفية طابع السرعة والسهولة في اجراء التعاملات من قبل العملاء دون الحاجة الى التواجد الفعلي في المصرف او احد فروعه، حيث تقدم هذه المصارف مجموعة من الخدمات للعملاء، مثل فتح الحسابات المصرفية والتحويل السريع للاموال ، ودفع الفواتير المختلفة، وكحسابات توفير وكذلك القروض دون الحاجة الى التواجد الفعلي في المصرف او احد فروعه، وكل هذه العمليات تجري مع المحافظة على خصوصية العملاء وعدم افشاء اسرارهم المالية والمصرفية. كما تعد المصارف المستحدثة الالكترونية والرقمية ذات تكلفة منخفضة وتقدم خدماتها على مدار الساعة بكل سهولة ويسر من أي مكان. كما انها تتبع خطوات احترازية ووقائية للحد من خطورة الاختراقات السيبرانية وعمليات القرصنة. في العراق تواجه المصارف بعض المعرقلات في سبيل التحول لمصارف رقمية او الكترونية من بينها قلة القوانين والاعمامات الصادرة بهذا الشأن، وكذلك ضعف البنية التحتية التكنولوجية ولكن بدأت العديد من المصارف الرقمية بانشاء فروع لديها في العراق وكذلك بدأت بعض المصارف بتقديم الخدمات الالكترونية من خلال تطبيقات الهاتف المحمول وأجهزة الصراف الآلي المنتشرة في الأماكن العامة. وتوسيع استخدام بطاقات الدفع الالكتروني.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب القانونية

١-د. محمود حسين الوادي وآخرون، *النقود والمصارف*، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٠.

٢-د. ناظم محمد نوري الشمري، د. عبدالفتاح زهير العبداللات، *الصيرفة الالكترونية*، دار وائل للنشر، ط١، ٢٠٠٨.

٣-د. يوسف حسن يوسف، *البنوك الالكترونية*، القاهرة: المركز القومي للاصدرات القانونية، ط١، ٢٠١٢.

ثانياً: المجلات العلمية:

١-اسيل فاضل اسماعيل، "المصارف الالكترونية"، *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، المجلد١١، ع ٤٣، (٢٠٢٢).

٢-د. اسراء سعيد صالح، د. خليل اسماعيل خليل، "الصيرفة الالكترونية في العراق بين الواقع والمأمول"، *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*، المجلد ١٤، العدد ٤٤، (٢٠١٨).

٣-د. اسماء خضير ياس و احمد صبحي جميل، "مظاهر استخدام الصيرفة الالكترونية في العراق"، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، ع٤١، (٢٠١٤) .

٤-د. محمد احمد محمد محمد حسانين، "المسؤولية المدنية لعمليات البنوك الالكترونية"، *المجلة القانونية|جامعة القاهرة*، المجلد ١٥، العدد ٨ ، (٢٠٢٣).

٥-د. يحيى حمود حسن البوعلي، "فاعلية المصارف الالكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي"، *مجلة الاقتصادي الخليجي*، ع٢٨، (٢٠١٦).
٦-صفاء تايه محمد، "مدى مساهمة المصارف الالكترونية في تفعيل التجارة الالكترونية"، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*، المجلد ١٤، العدد ١، (٢٠١٧).
٧-كاظم غازي خضير، "أثر الصيرفة الالكترونية في الودائع المصرفية دراسة مقارنة في القطاع المصرفي العراقي"، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، المجلد ٢٢، العدد ٨٠، (٢٠٢٤).
٨-كاظم غازي خضير، "أثر الصيرفة الالكترونية في الودائع المصرفية دراسة مقارنة في القطاع المصرفي العراقي"، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، المجلد ٢٢، العدد ٨٠، (٢٠٢٤).

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1- Youjin Choi, Dijital Banks : Lesson from Korea, Seoul center for financial and innovation finance, competitiveness and innovatin global practice, World Bank, تأريخ الزيارة ٢٢\٤\٢٠٢٤، https://documents1>worldbank.org/curated/en/579871603861444098/pdf/dijital-banks-lessons-from-korea.pdf ص ٢.

٢- موقع البنك المركزي المصري، تأريخ الزيارة، ٢٢\٤\٢٠٢٤ ، http://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2023/7/12/38/press-release-12-july-23 .

٣- موقع سوق ابو ظبي العالمي، تأريخ الزيارة، ٢٢\٤\٢٠٢٤، https://www.adgm.com/documents/announcements/2019/ar---adgm-dijital-bank-authorisation-guide-2019.pdf

٤- ضوابط ترخيص المصارف الرقمية في العراق الصادرة عن البنك المركزي العراقي بتأريخ ٢٨\٣\٢٠٢٤.

٥- الفقرة اولاً من ضوابط ترخيص المصارف الرقمية في العراق الصادرة عن البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٤.

٦- ينظر الفقرة اولاً من قواعد ترخيص وتسجيل البنوك الرقمية والرقابة والاشراف عليه او الصادرة عن البنك المركزي المصري لسنة ٢٠٢٣.

٧- وقد عرف دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية الصادرة عن بنك الكويت المركزي الفقرة اولاً، المصارف الرقمية بأنها: البنك (سواء التقليدي او الاسلامي) الذي يزاول المهنة المصرفية عن طريق القنوات الرقمية. وقد عرفتها الارشادات والمعايير الاضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي لسنة ٢٠٢٠ بانها: البنوك التي تزاول الاعمال المصرفية بشكل اساسي عن طريق القنوات الرقمية كشبكة الانترنيت وتطبيقات الجوال.

٨- مقالة بعنوان،
The first dijital bank in Iraq to successfully go live on ICS BANKS from ICSFS,
٩- الشبكة الدولية للمعلومات، تأريخ الزيارة ٢٠٢٤\٥\٢٤،
https://www.icsfs.com/newsroom/the-first-dijital-bank-in-iraq-to-successfully-go-live-on-ics-banks-from-icsfs .
١٠- موقع بنك العراق الأول على الانترنيت، تأريخ الزيارة ٢٠٢٤\٤\٢٤ ، .
https://fib.iq
١١-رابط رخيص المصارف الرقمية في العراق الصادرة عن البنك المركزي العراقي بتأريخ ٢٠٢٤\٣\٢٨.